جامعة محمد بوضياف –المسيلة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص:

دور الفايسبوك في تجسيد الديمقراطية التشاركية
دراسة ميدانية لبلدية العش

إعداد الطالب:
- بن تومي رابح

إشراف:
د/ لرقط حسين

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
		رئيسا
		مشرفا ومقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

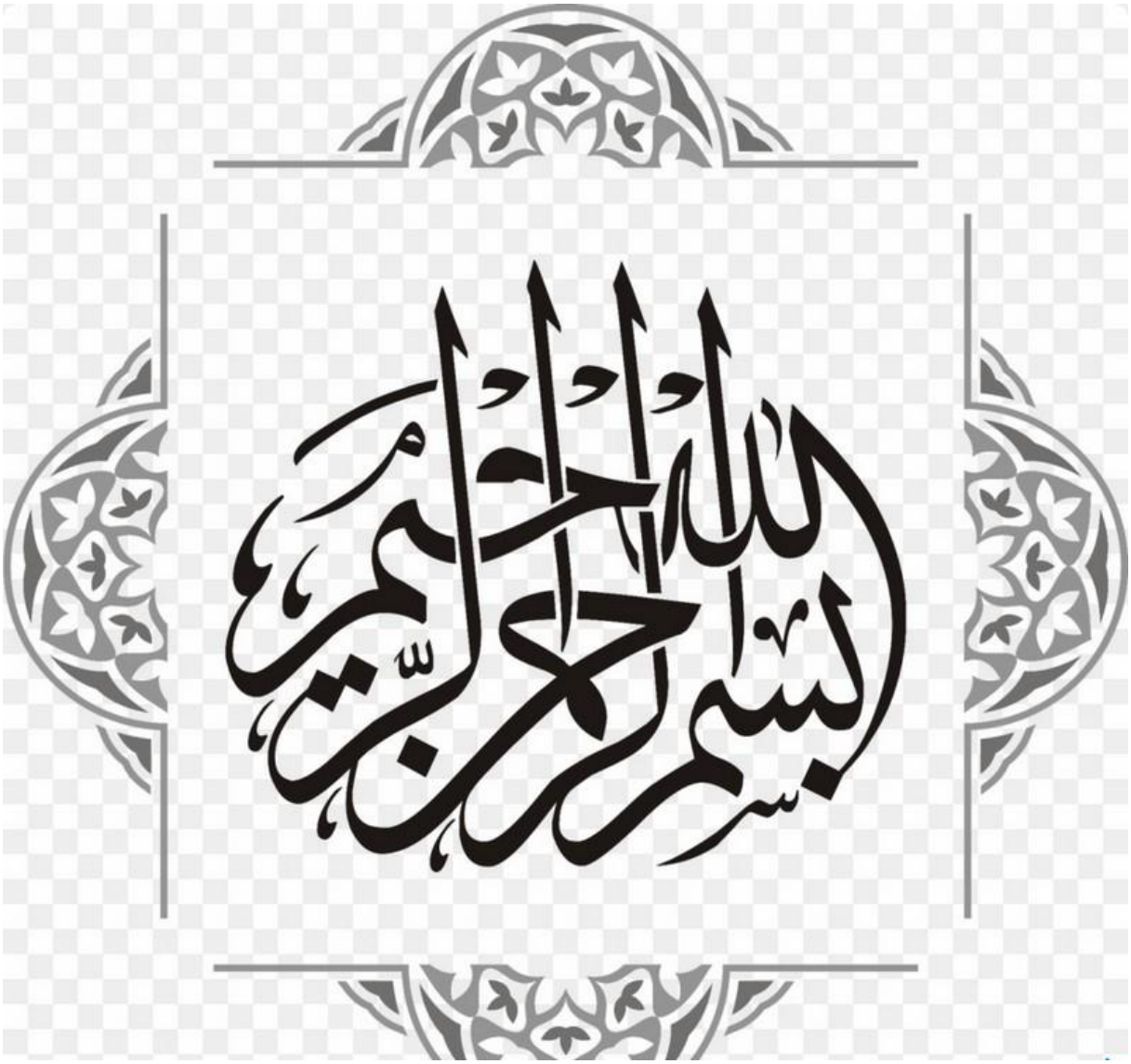
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل وكملنا بالعلم وجملنا بالفضيلة وأسعدنا بالهداية والتوفيق والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف: لرقط حسين على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات وإرشادات وتشجيعات فكان لي خير عون وسند في إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل.

كما نشكر كذلك كل أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال وكل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد فلهم منا كل الشكر

والعرفان...

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي وفقني وأنار دربي

أهدي هذا العمل إلى كل من ساندني وعلمني ابتداء من معلمي في الابتدائي إلى جميع أساتذتي في جميع الاطوار فمن علمني حرفا كنت له عبدا.

الى قدوتي في الحياة ومعنى النجاح الحقيقي والدي.

الى امي سندي ومصدر قوتي.

منكم تعلمت ان اقاتل لأنجح، بفضل تجاربكما وخبرتكما في الدراسة والعمل في ظل أصعب الظروف، أدامكما الله لي.

الى جميع الأصدقاء وكل من ساندني وساعدني من قريب أو بعيد.

رابح

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة	
1. الإشكالية	**04**
2. الفرضيات	**04**
3.أسباب الدراسة	**05**
4.أهداف الدراسة	**05**
5.أهمية الدراسة	**06**
6.نظرية الدراسة	**06**
7. المنهج المتبع	**06**
8.مفاهيم الدراسة	**06**
9.الدراسات السابقة	**07**
الفصل الثاني: التوجه النظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الفيسبوك	**10**
المطلب الأول: تعريف الفيسبوك	**10**
المطلب الثاني: تأسيس ونشأة الفيسبوك	**12**
المطلب الثالث: مميزات الفيسبوك ومكوناته الأساسية	**13**
المطلب الرابع: نشأته	**15**
المطلب الخامس: آلية التواصل بين أعضاء الموقع	**17**
المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية التشاركية	**19**
المطلب الأول: الأصل التاريخي للديمقراطية	**19**
المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية	**20**

المطلب الثالث: تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المماثلة "المباشرة والتمثيلية" **المطلب الرابع:** واقع الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر: قصور الإطار القانوني وانعدام التطبيق على أرض الواقع	**22** **26**
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: الاستبيان	**33**
خاتمة	**36**
قائمة المصادر والمراجع	

الملخص:

دفعت بعض جوانب القصور في ممارسة الديمقراطية التمثيلية، إلى الدعوة لتبني نوع آخر من الديمقراطية أكثر قدرة على إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بما يحقق جوهر العملية الديمقراطية، فتم إعادة تبني ممارسة معروفة تاريخيا بـالديمقراطية التشاركية بهدف خلق مزيد من الفرص والأدوات أمام الأفراد للمساهمة في صنع القرار .

يعتمد تطبيق الديمقراطية التشاركية حاليا بشكل متزايد على أدوات المشاركة الالكترونية من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصال بهدف تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفاف.

تتناول هذه الورقة البحثة الانطلاقات النظرية الداعية لتبني الديمقراطية التشاركية اعتمادا على نقل تصورات الباحثين، إلى جانب التطرق لأدواتها الرقمية بالتحليل، اعتماد على بعض التجارب في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، المشاركة الالكترونية، أدوات المشاركة الالكترونية.

Abstract:

There are some insufficiencies in the practice of representative democracy that have led to the adoption of a different kind of democracy which is more capable of involving citizens in decision-making in order to fulfill the democratic process. Thus, a participatory democracy, which is known historically, has been re-adopted with the objective of creating more opportunities and tools to make the population involve in decision-making. It mainly tries to overcome the issue of representation, and ensure popular participation through the application of mechanisms that guarantee the involvement of everyone in decision-making, control and initiative.

The application of participatory democracy depends increasingly on tools of electronic participation through ICT (Information and communication technologies) in order to reinforce civil participation and transparent participatory governance. This paper deals with the theoretical principles that calls for the adoption of participative democracy based on the perceptions of researchers, in addition to the analysis of their digital tools, relying on some experiences in this field.

Mots-clés : participatory democracy, electronic participation, Information and communication technologies

مقدمـــــــــــــة

مقدمة:

نظرا لسمة عصرنا هذا الذي يتميز بكثرة التنظيمات الحكومية منها وغير الحكومية، وتزامنا مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي أصبح من الضروري تفعيل آليات وسياسيات جديدة لتسيير الشأن العام للدول والأقاليم، هذه الأخيرة وفي تسييرها لشؤونها الداخلية نجد بأنها تطبق أنظمة تسيير معينة تتناسب مع مصالحها ومصالح الدول المرتبطة بها والخصائص الثقافية لشعبها، وباعتبار الديمقراطية التشاركية كشكل من إشكال الديمقراطيات لهذه الدول، فقد كانت ولازالت تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للباحثين في هذا الحقل العلمي نظرا لمساهمتها الكبيرة في تفعيل مشاركة كل أطياف المجتمع في اتخاذ القرارات وهذا ما يجنب الدول الوقوع في الصراعات على المستوى الداخلي والخارجي و هناك العديد من الوسائل التي أتيحت بفضل تكنولوجيا الاتصال الجديدة، التي ساعدت في تسهيل الاتصال الجماهيري على نطاق واسع مما يسمح بإعطاء وجه جديد للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والفايسبوك من ضمن أهم هذه الوسائل باعتباره موقع تواصل اجتماعي يتسم بالسرعة في الاتصال وكونه متاحا للجميع، حيث التمسنا وجود دور فعال للفا يسبوك في تجسيد الديمقراطية التشاركية وعلى الباحثين النزهاء البحث في هذا الموضوع لتغطية مختلفة الإشكاليات الحاصلة فيها .

وعلى هذا الأساس قمنا ببناء موضوعنا هذا الذي يبحث في دور الفايسبوك في تجسيد الديمقراطية التشاركية حيث احتوت دراستنا هذه على فصلين رئيسيين الأول

يتضمن الجانب المنهجي والنظري، إما الجانب المنهجي تضمن إشكالية الدراسة وتساؤلات الدراسة مرورا بفرضيات الدراسة بالإضافة إلى أسباب و أهمية وأهداف الدراسة وكذا منهج المتبع وأداة جمع البيانات مع ذكر مفاهيم الدراسة وأيضا الدراسات السابقة.

أما الشق النظري للدراسة فقد احتوى مبحثين رئيسيين تم فيهما شرح وتفكيك متغيرات الدراسة أما المبحث الثاني تم فيه شرح مفهوم الديمقراطية التشاركية تضمن ستة مطالب فيما تضمن المبحث الأول شرح متغير الفايسبوك وتضمن أيضا ستة مطالب على التوالي .

فيما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة معتمدا على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات.

الفصل الأول:

البناء المنهجي للدراسة

1-الإشكالية:

إن الديمقراطية كنظام تسيير لشؤون ومصالح الدول ومجتمعات تعتبر ركيزة أساسية لاستمرارها وضمان تطورها أمام التغيرات السياسية والتنظيمية الحاصلة في العالم، والديمقراطية التشاركية كأحد أنواع الديمقراطية والتي تساهم بشكل كبير في تمكين المواطنين سياسيا بجعله فاعلا في اتخاذ القرار، ولأجل هذا توجه العديد من الوسائل التي من خلالها يتم تجسيد الديمقراطية التشكيلية ومن بين هذه الوسائل "الفايسبوك" كأحد وسائل الاتصال الجماهيري والذي قد يؤثر في قدر وجود الديمقراطية التشاركية.

وهنا تتمحور مشكلة دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في البحث عن دور الفايسبوك في تجسيد الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش، وعليه تم طرح التساؤل التالي:

- ✓ هل للفايسبوك دور في تجسيد الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟

وتبع التساؤل العام تساؤلات فرعية كالتالي:

- هل للفايسبوك دور في تأكيد سيادة الشعب وسلطته من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟
- هل للفايسبوك دور في تحقيق التعدد التنظيمي المفتوح من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟
- هل للفايسبوك دور في تعميق مفهوم المواطنة من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟
- هل للفايسبوك دور في تحقيق العدالة الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟

2-الفرضيات:

1.2-الفرضيةالعامة:

- ✓ للفايسبوك دور إيجابي في تجسيد الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟

2.2-الفرضيات الفرعية:

- للفايسبوك دور إيجابي في تأكيد سيادة الشعب وسلطته من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج.
- للفايسبوك دور إيجابي في تحقيق التعدد التنظيمي المفتوح من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟
- للفايسبوك دور إيجابي في تعميق مفهوم المواطنة من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟
- للفايسبوك إيجابي دور في تحقيق العدالة الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج؟

3-أسباب الدراسة:

1.3-أسباب ذاتية:

- الرغبة في اجراء دراسة حول تطبيق الفايسبوك من اجل معرفة المزيد عن استخداماته وابعاده وخاصة السياسية.
- دراسة هذا الموضوع جاءت بحكم التخصص الذي ادرسه (اتصال وع ع) وذلك باعتبار تخصص الاتصال.
- ميلي للمواضيع السياسية.

2.3-أسباب موضوعية:

- نقص الدراسات السابقة المتعلقة بارتباط الفايسبوك تحديدا بالديمقراطية التشاركية
- إضافة مراجع لمكتبة القسم والكلية
- يعتبر موضوع الدراسة حديث فرضه واقعا لملاحضات الميدانية

4-أهداف الدراسة:

- التعرف على دور الفايسبوك في تجسيد الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر الموظفين الإداريين لبلدية العش ببرج بوعريريج.
- التعرف على الفايسبوك ودوره في تجسيد الابعاد الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر موظفي بلدية العش ببرج بوعريريج

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع المتعلق بالفايسبوك كوسيلة اتصال وذلك من خلال كونه شريكا ذا منفعة يربط بين الوسط الإداري داخل البلدية والذي يشمل مختلف المصالح من جهة وخارج البلدية بما يشمل المواطنين والمشاركة السياسية من جهة اخرى.

6-نظرية الدراسة:

- نظرية الإستخدامات والإشباعات.

7-المنهج المتبع:

تماشيا مع الأهداف الخاصة بهذه الدراسة وطبيعتها الوصفية تم اعتماد المنهج الوصفي للدراسات الارتباطية الذي من خلاله يتم الكشف عن الظاهرة دون التعديل في متغيراتها بحيث يهتم بوصفها وصفا دقيقا بدلالة الحقائق المتوفرة. ويعبر عنها تعبيرا كافيا ويوضح خصائصها. أي يعبر عنها تعبيرا كميا ويصفها وصفا رقميا ويوضح مقدار الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الاخرى.

- **أداة جمع البيانات**
- **الاستبيان**

استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات للدراسة باعتباره من انسب أدوات البحث العلمي وقد اشتمل الاستبيان على محورين وهما:

- **مجتمع الدراسة:** جميع موظفي بلدية العش ببرج بوعريريج.
- **عينة الدراسة:** من المفروض أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة وفق أسلوب النسبة.

8-مفاهيم الدراسة:

-الديمقراطية التشاركية: هي القيمة التي يحصل عليها الموظفون ببلدية العش من خلال استجابتهم للمقياس الخاص بالديمقراطية التشاركية الذي اعددناه، و هذه القيمة تعبر عن وجهة نظرهم حول تجسيد هذا المفهوم.

-الفايسبوك: هو القيمة التي يحصل موظفون اداريون لبلدية العش من خلال اجاباتهم على مقياس فايسبوك الذي اعددناه .

-**الموظفون ببلدية العش:** هم فئة من الموظفين يعملون بمصالح بلدية العش سواء كانو منتخبين او معينين بشكل دائم او مؤقت يخضعون لقانون الوظيف العمومي، تختلف مهامهم بحسب تخصصاتهم و المصالح التي يعملون بها.

9-الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

للطالب منير مزيان التي كانت عام 2012 تحت عنوان دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر والتي كانت اشكاليتها.. الى اي مدى يساهم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟ إذ تكمن اهمية الموضوع او الدراسة في الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال كونه شريكا رئيسيا في العملية الديمقراطية، تم التعرف في هذه الدراسة على عناصر المجتمع المدني في الجزائر والأدوات التي يلعبها من اجل تحقيق مبدا الديمقراطية التشاركية، فيما تمثلت اهداف الدراسة في محاولة التعرف على دور المجتمع المدني في تحقيق الد ت في الجزائر من خلال الوصول الى مفهوم الد ت والتطرق الى عناصر ومكونات المجتمع المدني والكشف عن علاقة المجتمع المدني بال د ت، اعتمدت الدراسة منهج دراسة حالة وتمثل مجتمع الدراسة في المجتمع المدني الجزائري واختار العينة المتمثلة في فئة من المواطنين تم اختيارهم عشوائيا في عدد محدود، اما اهم النتائج التي تم الوصول اليها في هذه الدراسة هو ان ضمان تطبيق الد ت يكمن في مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة وايضا تم اعتبار الجزائر من بين الدول التي حاولت تبني هذه المقاربة في اطار مبادراتها الرامية لبناء ديمقراطية تشاركية وتجسيدها في القوانين التي عملت على تمكين منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تسيير الشؤون العامة..

- **الدراسة الثانية:**

لطالب مصعب حسام الدين كلطفي قتلوني في عام 2017 تحت عنوان دور مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) في عملية التغيير السياسي _مصر نموذجا_ تمثلت اشكاليتها في ما الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك في اطلاق شرارة الثورات بشكل عام و ثورة 25 يناير بشكل خاص؟ ، ولخصت اهداف الدراسة الى محاولة معرفة الظروف التي ساعدت على عملية التغيير السياسي من خلال وسائل غير تقليدية كمواقع التواصل الاجتماعي، وايضا معرفة وسائل نشطاء الانترنت والفايسبوك بتعميم الثورة والمحافظة عليها وعدم انحنائهم لعاصفة التحديات التي المت بهم، و تكمن اهمية الدراسة في تناولها موضوعا حديثا على الساحة العربية باعتبارها تسلط الضوء على نشطاء الانترنت و

هواة الفايسبوك في مصر بالحياة السياسية، وتتطرق للدور الريادي الذي لعبه نشطاء الفايسبوك في مصر بالحياة السياسية وايضا دورهم في تفجير ثورة 25 يناير، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي يعتمد على شرح وتفسير مضامين أسئلة تختبرها فرضيات فيما كان مجتمع الدراسة ابرز نشطاء الفايسبوك ابان و قبل ثورة يناير، ولخصت الدراسة الى نتائج اهمها ان الثورات الشعبية ما كانت لتقوم بهذه القوة لولا وجود الكثير من التراكمات والارهاصات التي جعلت الناس تثور في وجه حكامها ، كما يعد قطاع وسائل الاعلام من ابرز القطاعات واكثرها استفادة من ثورة التكنولوجيا والاتصالات والانترنت، كما تمتاز مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي بالعديد من المزايا التي ساعدت على انتشارها بسرعة قياسية بين الناس ومن ابرزها التفاعلية والكلفة المنخفضة.

- **الدراسة الثالثة:**

للطالب حريزي زكرياء عام 2010 تحت عنوان المشاركة السياسية للمرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية التشاركية، حيث جاءت اشكاليتها كالتالي.. ما مدى مشاركة المرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية التشاركية؟، تمثلت اهمية الدراسة في اهمية الموضوع والذي جاء في سياق الانفتاح والتطور في اشراك جميع المواطنين بما فيهم النساء في الحياة السياسية كاختيار الحكام والممثلين في المجالس المنتخبة بالاضافة ان الدراسة تكشف حقيقة مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي وايضا معرفة ما اذا كانت هناك مؤشرات تدل على توجه الدول العربية والجزائر بشكل خاص نحو الرفع من المشاركة السياسية للمرأة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التاريخي والمقارن ومنهج الاحصاء ودراسة حالة لارتباطهم بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الاستثنائية بصفة عامة والموضوع محل دراسة من جهة ثانية، اما مجتمع الدراسة فكان المراة العربية فيما تمثلت العينة في النساء الجزائريات تم اختيارهم بصفة منظمة، اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تمثلت بأن المرأة العربية تعيش في سياقين اجتماعيين، الأول:

سياق تقليدي يعتمدالموروث الاجتماعي والثقافي تقوده التيارات الرافضة لدخول المرأة الحياة السياسية، و كمثال التيار السلفي في الكويت و السعودية ، والثاني : سياق حديث أو في صدد تحوله إلى الحداثة ويدعو إلى المساواة بين الجنسين سياسياً و تقوده المنظمات الحقوقية المهتمة بقضايا النساء. كما كشفت الدراسة عن وجود بعضا من الدول العربية التي مازالت لم تصادق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة (السعودية) ، أو مصادقة بلدان عربية أخرى عليها مع تقديم تحفظات قد تقيد حقوق النساء وتبقي التمييز في نظام قانوني يطمح لتحقيق المساواة.

الفصل الثاني:

التوجه النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الفايسبوك

المطلب الأول: تعريف الفيس بوك :

اختصاره(FB) ، أو (fb) هو: موقع إلكترونيّ تمّ إطلاقه رسميّاً في 4 شباط/فبراير 2004م، وهو يُستخدَم؛ للتواصُل الاجتماعيّ، ويُعتبَر الشبكة الاجتماعيّة الأكثر شعبيّة، وشُهرة على شبكة الإنترنت؛ حيث وصل عدد المُستخدمين النَّشِطين فيه بحلول عام 2012م إلى ما يُقارب مليار مُستخدِم،[1] إلّا أنّه ارتفع في عام 2018م إلى حوالي 2.27 مليار مُستخدِم شهريّاً، ويُتيحُ هذا الموقع إمكانيّة مُشاركة الصُّور، والرسائل النصّية، ومقاطع الفيديو، بالإضافة إلى مُشاركة الحالة، والمشاعر، كما أنَّه موقع مُمتع، ومُتاح بشكلٍ يوميّ بأسلوب مُنتظم، حيث لا يُواجه المُستخدِم الجديد صُعوبة في فهمه، أو استخدامه؛ إذ إنّه بإمكان أيِّ شخصٍ حتى لو لم يكن تقنيّاً، أو مُلِمّاً بالتكنولوجيا أن يبدأ بالنَّشر، ومُشاركة المعلومات على الفيس بوك؛ ويعود الفضل في نجاح موقع فيس بوك إلى مقدرته على جَذْب المُستخدِمين من الأفراد، والشركات، بالإضافة إلى مقدرته على التفاعُل مع مواقع الويب، من خلال توفير تسجيل دخول واحد يكون فعّالاً عبر مَواقع مُتعدِّدة.

كما يُتيح الفيس بوك للمُستخدِمين إمكانيّة الوصول إلى الألعاب، وتشغيلها، مثل: لعبة (Bejeweled)، و(Candy Crush)، و(Farmville)، وغيرها من الألعاب، ويُمكن أيضاً الوصول إلى خيار غُرفة لعبة فيس بوك الذي يُمكن من خلاله الاختيار من بين أكثر من مئة لُعبة؛ للَّعِب مجّاناً، ومن الجدير بالذكر أنَّه يُمكن للمُستخدِم الوصول إلى (Facebook) من أيِّ مُتصفِّح ويب على موقع (Facebook)الرسميّ، وهو(www.facebook.com) ، أو الوصول إليه عبر تطبيق (Facebook)المُتوفِّر على الهواتف الذكيّة، وأجهزة الحاسوب اللوحيّة.[2]

يعتبر موقع" الفايسبوك "واحدا من أهم مواقع التشبيك الاجتماعي، وهو لا يمثل منتدى اجتماعيا نما فقط وإنما أصبح قاعدة تكنولوجية سهلة بإمكان أي شخص أن يفعل بواسطتها ما يشاء.

"الفيسبوك" عبارة عن موقع اجتماعي يشير إلى دفتر ورقي يحمل صورا ومعلومات لأفراد في مجموعة معينة، وفي موقع ثورة الو بي : هو موقع يجمعك بأصدقائك ويتيح لك قراءة ما كتبوا ومشاهدة الصور التي رفعوا منشورات أصدقائك، وكذلك يتيح لأصدقائك قراءة ما تكتب ومشاهدة الصور التي

---

[1] **فتحي حسين عامر**، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2011، ص 22.

[2] **فتحي حسين عامر**، المرجع السابق، ص 34.

ترفع إلى صفحتك في الفيسبوك، الأصدقاء ليسوا بالضرورة هم الأصدقاء الذين تعرفهم على الذين تتعرف عليهم عن الشيء الذي يتم تناقله بين طريق موقع الفيسبوك فتصبح حينها صداقة فيسبوكية، إذا الأصدقاء هو المنشور قد يكون نصاً كتابياً أو صور ة وعليها تعليق أو مقطع فيديو أو فإنه سيذهب جديدا مقالاً مطولاً أو رابطاً لموقع آخر، عندما يضع صديقك منشورا مباشرة إلى معظم أصدقائه وأنت منهم ويصل إلى صفحاتهم، وعندها يمكنك التفاعل مع هذا المنشور.

ويرى "النويهي" في مدونته : أنه عبارة عن مدونة شخصية أو صفحة شخصية على الانترنت تتواصل مع أصدقائك من خلاله، وأنه مجتمع شبابي على الانترنت، ويتكون الموقع من مجموعة من الشبكات تتألف من أعضاء، وتصنف المجموعات على أساس الإقليم، ومكان العمل، والجامعة، والمدرسة، وبإمكان المشترك الجديد أن يختار أحد تلك التصنيفات ثم يبدأ بالتصفح واختيار مجموعة للاشتراك فيها، داخل المجموعات هناك مساحة للتحاور، والتعليقات، إضافة إلى وجود نتيجة الشهر التي تدون فيها أهم الأحداث القومية أو المحلية، والأخبار التي يهتم بها المشتركون في المجموعة، بدء حتى أعياد ميلاد الأعضاء، كما توجد مساحة لإعلانات البيع والشراء الخاصة بالأعضاء، ولكل عضو مساحة يضيف فيها صوره الشخصية، إلى جانب وجود مدونات مرتبطة بالموقع ويهدف الموقع بشكل عام إلى إتاحة التعارف بين الشباب.[1]

وورد في الموسوعة الحرة ويكيبيديا : الفيسبوك عبارة عن شبكة اجتماعية يمكن الدخول إليه مجاناً وتديره شركة فيسبوك محدودة المسئولية كملكية خاصة لها، فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الإقليم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، كذلك يمكن إرسال الرسائل إليهم، وأيضا تحديث للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم، ويشير اسم الموقع إلى دليل الصور الذي تقدمه الكليات والمدارس التمهيدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعضاء الحرم الجامعي كوسيلة هيئة التدريس والطلبة الجدد، والذي يتضمن وصف للتعرف إليهم.[2]

يعرفه " عوض على" انه يعد من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية أسسه الطالب " مارك زوكربيرج " بجامعة هارفارد عام 2004 ويعتبر موقع التواصل الاجتماعي العلامة الفارقة في ظهور مواقع التواصل الاجتماعي حيث يمكن الفرصة أمامهم للوصول إلى ً مستخدميه من تبادل المعلومات فيما بينهم متاحة أصدقائهم ولقاءاتهم الشخصية.

[1] **فتحي حسين عامر**، المرجع السابق، ص98
[2] **فتحي حسين عامر**، المرجع السابق، ص204

ويعرف على انه موقع تواصل اجتماعي تابع لشركة فيس بوك يستطيع أي شخص الوصول إليه عبر الانترنت والتسجيل به مجانا، ويقوم بالاتصال مع الآخرين والتفاعل معهم. أما كلمة" بوك "فأتت من أوروبا وتعني دفتر ورقي يحمل صورا أو معلومات لأفراد وجماعة معينة من اجل تعرف الطلبة المنتسبين على الطلاب المتواجدين في نفس الكلية[1]

المطلب الثاني: تأسيس ونشأة الفيسبوك:

يُعتبَر الشابُّ الأمريكيّ مارك زوكربيرج مُؤسِّسَ الفيس بوك، وهو من مواليد 14 أيّار/مايو من عام 1984م، حيث وُلِد في مُقاطعة دوبس فيري الواقعة في ولاية نيويورك الأمريكيّة، إذ اهتمَّ زوكربيرج بمجال برمجة الحاسوب؛ حيث التحق بأكاديميّة فيليبس إكسيتر، وفي عام 2002م، التحق مارك بجامعة هارفارد، وأنشأ خلال دراسته موقعاً يُتيح للطلبة وَضْع معلوماتهم، وصُوَرهم الخاصَّة، والاحتفاظ بها.

1-نشأة الفيس بوك:

مرَّت نشأة موقع الفيس بوك بعدّة مراحل رئيسيّة يُمكن تلخيصها فيما يأتي:

- **المرحلة الأوَّلية:**

أنشأ مارك خلال دراسته في الجامعة موقعَ ويب أطلقَ عليه اسم(thefacebook.com) ، وكان ذلك في 4 شباط/فبراير من عام 2004م، حيث استُخدِم هذا الموقع؛ لإدخال معلومات، وصُوَر الطلبة، وقد بادر حوالي نصف طلبة الجامعة بالتسجيل في الموقع خلال أسبوعَين فقط.

- **مرحلة التعديل، والتطوير:**

أجرى مارك بمُساعدة زميلَيه في الجامعة: داستن موسكوفيتز، وكريس هيوز بعض التعديلات على موقعه؛ حيث أضاف بعض الميِّزات التي تُتيح للمُستخدمين إنشاء ملفّات شخصيّة، وتحميل الصُّور، وغيرها من الوسائط، وركَّز فيه على التواصل، ونَشْر المعلومات مع الأصدقاء، وأصدقاء الأصدقاء، وهو ما أطلق عليه مارك اسم.(social graph)

- **مرحلة تأسيس الشركة:**

في صيف عام 2004م، تَرَك مارك جامعة هارفارد، وانتقل برفقة زميلَيه إلى مُقاطعة بالو ألتو في كاليفورنيا؛ للبحث عن مُستثمِر يَدعم مشروعهم، وقد كان هذا المُستثمِر هو رجل الأعمال (بيتر ثيل)، حيث منحَ مارك رأس المال، ممّا مكَّنه من تأسيس شركة ناشئة أطلقَ عليها اسم

[1] **حسني عوض**، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب، برنامج تدريبي (د ط)، جامعة القدس، فلسطين،)د س ن) ص ص87-89.

(facebook)، واستلمَ إدارتها بنفسه، وفي أيّار/مايو من عام 2005م دَعَم المُستثمِر بيتر ثيل الشركة بشكلٍ جدّي، وبمبلغ قدره 12.7 مليون دولار، وبعد 4 أشهر أتمَّ مارك إنشاء موقع فيس بوك، حيث استُخدِم للتسجيل من قِبَل طُلّاب المدارس، والكُلّيات، والجامعات. مرحلة تعميم استخدام الموقع: استمرَّ مارك في تطوير موقعه إلى أن أتاح في عام 2006م لأيِّ شخصٍ (غير طالب) الانضمام إلى شبكة إقليميّة تعتمد على المكان الذي يعيش فيه، بشرط أن يمتلك عنوان بريد إلكترونيّ. مرحلة تلقِّي العُروض، وعَقد الصفقات: في عام 2006م، رفض مارك عَرضاً ماليّاً بقيمة مليار دولار من شركة ياهو، إلّا أنَّه في عام 2007م عَقَد صفقة مع شركة مايكروسوفت (بالإنجليزيّة: Microsoft)، وتقضي الصفة بحصول الأخيرة على نِسبة 1.6% من أسهم فيس بوك مُقابل 240 مليون دولار، كما حصلت شركة (Digital Sky Technologies) على نِسبة 1.96% مُقابل 200 مليون دولار، ومع مرور الوقت، انتشر موقع فيس بوك بشكلٍ كبير، وحَظِي بتفاعُل كبير من الناس، وقُدِّرت القيمة الشرائيّة للشركة لعام 2008م بنحو 1.5 مليار دولار، ووصلت في عام 2012م إلى حوالي 19 مليار دولار.

المطلب الثالث: مُميِّزات الفيس بوك ومكوناته الأساسية:

يمتلك موقع فيس بوك عِدَّة ميِّزات، وخصائص ساهمت في جعله الموقع الأكثر استخداماً، وانتشاراً في العالَم، وفيما يأتي أهمّ هذه الميِّزات: يُتيح موقع فيس بوك إمكانيّة الاحتفاظ بقائمة الأصدقاء، واختيار إعدادات الخُصوصيّة التي يُمكن من خلالها التحكُّم في هويّة الأشخاص الذين يُمكنهم رُؤية المُحتوى في الملفّ الشخصيّ. يُتيح موقع فيس بوك خدمة تحميل الصُّور، والاحتفاظ بألبومات الصُّور التي يُمكن مُشاركتها مع الأصدقاء. يُمكن من خلال موقع فيس بوك إجراء دردشة تفاعُليّة عبر الإنترنت، وإمكانيّة التعليق على صفحات الملفّ الشخصيّ للأصدقاء؛ لتحقيق الهدف الأساسيّ من إنشاء الموقع؛ وهو مُشاركة المعلومات، والبقاء على اتّصال مُستمرّ. يُساهم موقع فيس بوك بشكلٍ كبير في دَعْم صفحات المجموعة، وصفحات المُعجَبين، وصفحات الأعمال، حيث تلجأ إليه الشركات، والمُؤسَّسات، ورُوَّاد المشاريع؛ لتسويق الوسائط الاجتماعيّة، والمُنتَجات، سواء كانت سلعاً، أو خدمات. يُتيح موقع فيس بوك خيارات مُتقدِّمة، ومُميَّزة؛ لتحقيق الدخل، والربح المادِّي. يُمكن من خلال موقع فيس بوك بَثُّ فيديو بشكلٍ مُباشر من خلال خدمة.(Facebook Live) .[1]

[1] www.computerhope.com, Retrieved. Edited. "Number of monthly active Facebook users worldwide as) of 3rd quarter 2018 (in millions)".

المُكوِّنات الأساسيّة لفيس بوك:

يتكوَّن موقع فيس بوك بشكلٍ أساسيّ ممّا يأتي:[1]

-الملفُّ الشخصيّ: وهو المكان الذي يُتيح للمُستخدم التعبير عن هويّته، وما يحصل في حياته، من خلال مُشاركة الاهتمامات، والصُّور، ومقاطع الفيديو، والمعلومات الشخصيّة، مثل: مكان العيش، ومكان العمل، والحالة الاجتماعيّة، وغيرها من المعلومات.

-خدمة آخر الأخبار: وتُمثِّل قائمة مُحدَّثة بشكلٍ مُستمرّ، وهي تشتمل على الأخبار من الأصدقاء، والصفحات، والصُّور، والمجموعات، والأحداث، حيث يُمكن للمُستخدِمين الضغط على زرِّ الإعجاب، أو كتابة تعليق ما على أيِّ شيء يَرونه.

-تطبيق فيس بوك ماسنجر (بالإنجليزيّةMessenger): وهو تطبيق يُحمَّل على الهواتف الذكيّة، ويُتيح للمُستخدِم إرسال الرسائل الخاصَّة، والمُلصَقات، وإجراء الدردشة مع المجموعات، وإجراء مُكالمات مجانيّة. المجموعات: وهي قوائم تضمُّ مجموعة من الأصدقاء، وتُتيح هذه المجموعات للمُستخدِم المساحة الخاصَّة؛ لمُشاركة المعلومات، والصُّور، والوسائط المُتعدِّدة مع مجموعة أفراد آخرين، مثل: أفراد العائلة، أو زُملاء الفريق، أو أفضل الأصدقاء.[2]

-المُناسبات والأحداث: وهي خدمة تُتيح للمُستخدِم تنظيم التجمُّعات، وإدارة الدعوات، وإرسال الإشعارات، وتذكير الأصدقاء بالمُناسبات المُهمّة، مثل: تنظيم حفل عشاء، أو جَمْع التبرُّعات للمُجتمع.

-الفيديو: يُتيح فيس بوك لمُستخدميه إمكانيّة إضافة أيِّ مقطع فيديو، ومُشاركته مع الأصدقاء، ومن الجدير بالذكر أنَّه وِفق الدراسات فإنَّ مُستخدِمي فيس بوك يُشاهدون يوميّاً أكثر من 100 مليون ساعة من الفيديو.

-الصُّور: يُمكن لمُستخدمي فيس بوك تحميل عدد غير مَحدود من الصُّور العالية الدقَّة، بالإضافة إلى إنشاء الألبومات، واختيار الجمهور الذي يرغب الشخص في أن يرى صُوَره.[3]

-البحث: يُتيح فيس بوك إمكانيّة البحث عن الأشخاص، والمُشاركات، والصُّور التي شاركها الأصدقاء. الصفحات: وهي ملفّات تعريفيّة عامّة يَستخدمها المشاهير، والشخصيّات العامّة، والشركات، والعلامات

[1] www.computerhope.com, Retrieved. Edited. "Number of monthly active Facebook users worldwide as) of 3rd quarter 2018 (in millions)".
[2] www.statista.com, Retrieved 18-12-2018. (Edited. "What Is Facebook?"
[3] www.britannica.com, Retrieved 7-12-2018. Edited. "Products", newsroom.fb.com, Retrieved 7-12-2018. Edited.

التجاريّة، والمُنظَّمات، والمُؤسَّسات غير الربحيّة؛ بهدف التواصل مع مُستخدمي الفيس بوك، والوصول إلى أكبر عدد مُمكن من الناس.

-برنامج أساسيّات مجّانية من فيس بوك (بالإنجليزيّة(Free Basics by Facebook : ويُتيح هذا البرنامج إمكانيّة تصفُّح مواقع التوظيف، والصحَّة، والمعلومات المحلِّية المُحدَّدة، وذلك دون رُسوم على البيانات.

-برنامج فيس بوك لايت (بالإنجليزيّة(Facebook Lite : وهو برنامج يُستخدَم في حالة الشبكات الضعيفة في المناطق التي لا تصلها شبكة الإنترنت؛ بحيث يستهلك بيانات أقلّ، إلّا أنَّه يعمل بشكلٍ جيّد.

المطلب الرابع: نشأتـــــــــــــه:

تم إنشاء الفيس بوك في 4فبراير2004 على يد«Zuckerberg Mark » حين كان طالبا بجامعة »Harvard » الأمريكية، كان هدفه إقامة شبكات تضم طلبة الجامعة في موقع واحد، سرعان ما انتشرت أصداء الفكرة في جامعات أخرى، ويعتبر إنشاءه لهذا الموقع من إحدى المشاريع التي قام بها أثناء دراسته، وقد قام طالبان من أصدقاءه في مساعدته في بعض النواحي الحسابية أثناء إنشاءه لهذا الموقع وهما "أندرو و إدوارد" وفي البداية كان يقتصر مشتركي الفيس بوك على طلاب جامعة " Harvard"فقط وبعد حوالي شهر واحد من إنشاءه كان أكثر من نصف طلبة الجامعة لديهم عضوية على الفيس بوك، وبداية من 11/ 09 /2006 أتيح لأي فرد في العالم لديه بريد الكتروني أن يقوم بعمل عضوية به.[1]

ولقد يختلف الكثيرون على حقيقة الفيس بوك، فهناك من يؤكد على أنه موقع استخباراتي عالمي ويستهدف العرب على وجه الخصوص وأن الجهات الصهيونية هي من تقف وراءه.

وهناك من يرى أنه موقع ترفيهي، يجمع العديد من الأصدقاء، حيث يذكر جمال مختار أن الفيس بوك قد اقتحم حياتنا فجأة وبدون أي مقدمات وأصبح شيء أساسي لعدد كبير منا، حيث أعاد الصداقات القديمة وزملاء الدراسة، ولم ندرك أبدا خطورته أو الغرض من إنشاءه، وقمنا بتنفيذ جميع التعليمات وانضممنا إلى جروبات أكثر وتبادلنا ملفات ومعارف، وقد أفاد العديد من الأفراد في أعمالهم وتجاربهم ومصالحهم الخاصة، بينما استغله البعض الأخر استغلالا سيئا. وبالرغم من أن إنشاء موقع الفايسبوك لم يمر عليه

[1] **محمد السيد حلاوة، رجاء علي عبد العاطي العشماوي**، العلاقات الاجتماعية للشباب-بين دردشة الانترنت والفيس بوك-دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية،2011، ص ص -113. 114

سوى سنوات قليلة، إلا أنه في غضون السنوات أصبح لديه الملايين من المشتركين من مختلف الجنسيات، فهو موقع اجتماعي يتم التسجيل فيه والولوج إليه بكل سهولة، إلا انه خلال خطوات التسجيل يفرض الموقع على من يشترك فيه عدة شروط وعلى المشترك الموافقة عليها لإتمام عملية التسجيل وبعدها يخبره الموقع أنه قد أصبح موافقا على شروط الموقع رغما عنه بناء على تسجيله[1].

و بالنظر إلى شروط الاتفاقية وتعهدات الموقع على نفسه، نجد أن موقع الفيسبوك هو أول من أخلف بنود تلك الاتفاقية ،فمن الشروط عدم إزعاج أي شخص بالرسائل أو إرسال رسائل لأشخاص لا تعرفهم وعدم جرح مشاعر أي شخص وعدم نشر أي شيء مسيء وغير محبب للناس، كذالك عدم رفع صور إباحية على الموقع وعدم إنشاء المجموعات الإباحية ،وعدم نشر الفيروسات ،كما يشترط الموقع ألا يقوم المشترك باستخدام حسابه الشخصي لهدف تجاري أو ادعائي ،وبالرغم من تلك الشروط فإننا نجد أن العكس هو ما يحدث ،فكثير ما نجد رسائل من أشخاص مجهولين ،كما أنه تم إنشاء العديد من المجموعات والصفحات المسيئة للأديان من خلال الفيسبوك.

كما ان موقع الفايسبوك هو موقع ويب للتواصل، تديره شركة الفيسبوك كملكية خاصة، وتتخذ من دبلن مقرا لها.[2]

والتسجيل يكون مجانا في الموقع لكل من يريد فتح حسابا شخصي أو حساب لمؤسسة ويتم عبر خطوات بسيطة: تسجيل البريد الإلكتروني واسم المستخدم وكلمة السر المراد الدخول بها للموقع. أما الواجهة والأدوات فيتكون الموقع من مجموعة من الشبكات المتألفة من أعضاء، وتصنف المجموعات على أساس الأقاليم، مكان العمل، الجامعة والمدرسة أو مكان الاهتمام، وبإمكان المشترك الجديد أن يختار أحد تلك التصنيفات ثم يبدأ بالتصفح واختيار مجموعة للاشتراك فيها. داخل المجموعة هناك مساحة التحاور والتعليقات إضافة إلى وجود نتيجة الشهرة التي تدون فيها أهم الأخبار التي يهتم بها المشتركون في المجموعة بدءا من الأحداث القومية أو المحلية حتى أعياد الميلاد الأعضاء، كما توجد مساحة إعلانات البيع والشراء الخاصة بهم، ولكل عضو مساحة يضيف فيها صوره الشخصية، إلى جانب وجود مدوناتblogs مرتبطة بالموقع، ويهدف الموقع بشكل عام إلى إتاحة التعارف بين المستخدمين.

---

[1] **عبد الله مبارك الرعود،** دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي-في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين-، رسالة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط، الفصل 1، 2011، ص56.

[2] **عبد الله مبارك الرعود،** المرجع السابق، ص 48.

إحصائيات الفايسبوك Facebook سنة 2014:

أعلن موقع الفايسبوك عن إحصائيات سنة 2004، 33.1مليار مستخدم لسنة 2014 في نهاية ديسمبر الماضي بنسب ة64%يوميا:[1]

- 890 مليون شخص يوميا.
- 700-مليون شخص على المجموعات.
- 1مليار عملية بحث في الموقع يوميا.
- 3ملايير مشاهدة للفيديوهات يوميا.
- 7مليار لايك للمنشورات يوميا.
- 5.12مليار أرباح الفيسبوك سنة 2014.
- 9.2مليار أرباح للموقع صافية.
- 700مليون مستخدم للواتساب و 30 مليار رسالة يوميا.
- 300مليون مستخدم لانستجرام[2].

المطلب الخامس: آلية التواصل بين أعضاء الموقع:

بما أنه فضاء افتراضي اجتماعي تفاعلي، فإنه يتميز بعدة خصائص:

- ✓ **خاصية ال صور:Photos** وتتيح هذه الخاصية للمشترك إمكانية إعداد ألبوم للصور الخاصة به، ويستعرض من خلال صور أصدقائه المضافين إليه.
- ✓ **خاصية ال فيديوVidéo:** توفر للمشترك إمكانية تحميل الفيديوهات الخاصة بهومشاركتها على هذا الموقع، إضافة إلى إمكانية تسجيل لقطات رسالة الفيديو مباشرة أو كرسالة مرئية (صوت وصورة).
- ✓ **خاصية الحل قات:Groups** وتمكن المشتركين من إعداد مجموعات نقاش في موضوع ما.
- ✓ **خاصية الأحداث ال هامة:Events** وتتيح للمشاركين إمكانية الإعلان عن أخبار الأصدقاء والأعضاء به حدث ما جاري حدوثه
- ✓ **خاصية الإعل انplace Market:** تمكن المشترك من الإعلان عن أي منتج يود الإعلان عنه، أو البحث عن أي منتج يرغب في شرائه.

---

[1] أشهر المواقع الاجتماعية على الانترنت، ماذا تعرف عن الفيس بوك، تم استرجاعها في /17/04 2015، من الرابط : www.techno4com.com

[2] إحصائيات الفيسبوك سنة2014 تم استرجاعها في /16/04 2015 من الرابط : www.akhbare.arabe.com/2015/02/facbook.2014

- ✓ **خاصية النك زة:Poke** والنكزة عملية تنبيه للأصدقاء على الفيس بوك لجذب انتباههم وكان المستخدم يقول"مرحبا."
- ✓ **ال إشعارات:Notifications** تستخدم الإشعارات للحفاظ على بقاء المستخدم على اتصال بآخر التحديثات التي قام بالتعليق عليها سابقا.

وقدم "الفيس بوك" إضافات هامة غيرت جذريا كيفية التفاعل بين الأعضاء، عن طريق المعلومات التي توفرها تطبيقاته، من تبادل المصالح المشتركة، وتوفير مساحة مشتركة للحديث حول موضوع معين، ونشر المعلوم جراء مناقشات خاصة عنه، أو عامة وثيقة الصلة به، إضافة إلى إمكانية إطلاع الكل على الرسائل المنشورة من قبل الأعضاء، واستخدام الروابط في تبادل وجهات النظر والنقاش.[1]

[1] **عبد الرزاق محمد الدليمي**، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 106.

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية التشاركية :

المطلب الأول: الأصل التاريخي للديمقراطية:

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية إلاّ بسرد أصلها التاريخي الذي ينبثق من أصل يوناني محظ هي إذا DEMOCRATOS مصطلح ذو لفظين:

- **الأول DEMOS :**أي الشعب
- **الثاني CRATOS :**يعني السلطة حكم الشعب إذا هو المدلول السياسي للديمقراطية.

ما ميز الديمقراطية في عهدها يال وناني أنها كانت ديمقراطية أقلية ممتازة يستفيد منها المواطنون[1] الأصليون الأحرار دون باقي أفراد الشعب كانت بداية الديمقراطية إذا في القرن السادس قبل الميلاد في اليونان القديمة ، حيث إزدهرت في أثينا و بعض المدن اليونانية، كما ظهرت عند الروم لكن ليس بالقدر الذي عرفته اليونان ، ونحن بصدد الحديث عن الديمقراطية نلتزم بسرد أنواعها و صورها، فنجد الديمقراطية المباشرة أين يجتمع السكان في مكان واحد حتى يسنوا قوانين مجتمعهم، ضف إلى ذلك نوع الديمقراطية شبه المباشرة أين يرجع للشعب بعض الأمور و البعض الآخر تعود للبرلمان ، و هناك الديمقراطية النيابية أو التمثيلية أين يقوم الشعب بإنتخاب بعض الأعضاء لينوبوا عنهم في ممارسة السلطة لفترة زمنية معنية.

أما عن الديمقراطية في الحكم الإسلامي، فهي لم تكن معروفة وذلك بسبب قيام الدولة الإسلامية[2]على نظام البيعة أين كانت للإمام المرجعية الشرعية لقد تم الإجماع على أن بداية الديمقراطية كانت عند اليونان لكن هذا لا ينفي تواجد الأفكار السابقة[3] حول نظم الحكم عند المصريين القدماء والهنود، الصينيين والآشوريين في بلاد الرافدين

تعني الديمقراطية مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة السلطة، فهي السيادة الكاملة للشعب، وتعد الحرية والمساواة من أهم ركائزها، وبالعودة إلى النظم المختلفة الليبرالية والماركسية.

---

[1] **مولود ديدان**، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص.ص 140 و141.

[2] هلالي سعد الدين، "الديمقراطية في نظام الحكم الإسلامي، " Www2013 .com.saadhelaly.

[3] علي زهران جمال، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2005، ص184.

نجد أن إحداها تولي الأولوية للحرية و الأخرى توليها للمساواة، وحسب الفكر السياسي و القانوني فإن محاولة تعريف الديمقراطية أمر صعب، ذلك لكون أن الديمقراطية فكرة متغيرة بتغير الثقافات و هو راجع أيضا لعدة أسباب منها مرونة فكرة الديمقراطية و قابليتها للتغيير و ذلك بتغير الظروف و الأوضاع في المجتمع[1] ؛ كذلك بسبب إختلاف دلالات و مفاهيم عناصر فكرة الديمقراطية من زمن لآخر و من دولة لأخرى ، ضف إلى ذلك كون الديمقراطية بصفتها إيديولوجية مجسدة في مبادئ قواعد و مواثيق تختلف[2] عن الديمقراطية بصفتها ممارسة سلوك و أخلاق بالرغم من ذلك، إذا ما حاولنا تعريف الديمقراطية نجد أن ألان تورين قد عرفها بأنها: " النظام السياسي الذي يسمح للفاعلين الإجتماعيين أن يتكونوا و أن يتصرفوا بحرية، و أن المبادئ التي تشكل الديمقراطية هي نفسها التي تقتضي وجود الفاعلين الإجتماعيين أنفسهم و أن الفاعلين الإجتماعيين لن يوجدوا إلاّ إذا توافق الوعي الداخلي بالحقوق الشخصية و الجماعية مع الإعتراف بتعدد المصالح والأفكار[3]".

كثر الحديث عن الديمقراطية التي من دون شك ستظل أملا وهدفا نسعى إلى تحقيقه على أرض الواقع، لكن أمام الخطابات السياسية الرنانة والبرغماتية سعى المواطن إلى إيجاد حل بديل للتعبير عن رأيه بكل حرية، وبدون أي وساطة بعيدا كل البعد عن الأسلوب التقليدي الذي كان بواسطته يساهم في طرح مشكلاته، بذلك ظهر مفهوم جديد لمساهمة المواطن في تسيير شؤونه، وهو أسلوب يتسم بالحداثة أين يكون للمواطن السلطة المباشرة في إتخاذ قراراته، هو أسلوب "الديمقراطية التشاركية".

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية:

سبق القول إن الديمقراطية التشاركية هي المدلول الحديث للديمقراطية، إلاّ أن تعريف هذه الأخيرة جملة وتفصيلا يقتضي شرح وتعريف مصطلح المشاركة حتى يتسنى فهم محتواها، وعليه فإن المشاركة بمفهومها اللغوي تعني "المساهمة «، أما المفهوم الإصطلاحي لعنصر المشاركة فهو: "أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، للتأثير على إختيار السياسات العامة والادارة الشؤون العامة أو إختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي".[4]

---

[1] **ذكرته الشرقاوي سعاد**، النظم السياسية في العالم المعاصر، (ن.د.د)، الإسكندرية، مصر، 2007، ص.ص 127 و128.

[2] **عوابدي عمار**، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص، 10

[3] **حريزي زكرياء**، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر أنمزذجا: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 39.

[4] **حريزي زكرياء**، مرجع سابق، ص .14

كما أن المشاركة تعني ذلك "الحق المخول لكلا من الجنسين الرجل والمرأة لإبداء الرأي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بطريقة ديمقراطية حول البرامج والسياسات والقرارات".[1]

لقد أثار موضوع الديمقراطية التشاركية نظرا لطابعه الحديث، إهتمام العديد من العلماء الذين سعوا إلى تبيان مفهومها من خلال محاولتهم لتعريفها، إلاّ أن وضع تعريف شامل ومانع أضحى بالأمر الصعب وذلك عائد لطابعها الدائم التغيير، لكن هذا لم يمنع من وضع جملة من التعاريف نذكر منها: "مساهمة المواطنين في الإدارة وه نما بصفتهم يشاركون في إصدار القرارات ليس بصفتهم عاملين، أو مستفيدين أو مستعملين للمرافق العمومية بإعتبارهم عنصرا مكونا للإدارة حتى تأتي قراراتها معبرة ومترجمة لحاجياتهم الواقعية".[2]

إن الديمقراطية التشاركية المحلية ليست فقط غاية حديثة لكن هي أيضا نوع مؤثر في إتخاذ القرار فكلما كان المواطن في أهلية التعبير والإقتراح حول مستقبل الحي، كلما كان المجتمع في أهلية التصرف من أجل تحقيق غاياته، وكلما أخذ النظام السياسي بعين الإعتبار توقعات أعضائه كلما كان ذلك أسهل.[3]

« La participation et le processus par lequel les parties prenantes influencent les

Initiatives de développement, les décisions et les ressources qui les affectent et en

Partagent le contrôle »[4]

إذا من خلال جملة التعاريف المقدمة يتضح جليا أن المشاركة، هي ذلك الإجراء الذي يخول للمواطن المساهمة وبصفة مباشرة وتكاملية دون إنقطاع في الممارسة، وذلك بإتخاذ مجموع القرارات التي من شأنها أن تأثر على حياته، فالمشاركة كإجراء تعد المحرك الأساسي لتفعيل التنمية وفي ممارسة النشاط الإقتصادي.

---

[1] تقرير من إعداد طلبة السنة الرابعة حول النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، مرجع سابق ص 53.

[2] **غزلان سليمة**، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع القانونالعام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص.ص 123 و124.

[3] **ABDOURAMANE Ndiaye** : « Economie solidaire et démocratie participative locale », revue marché et organisations, N011, 2010, p.74.

[4] **ABDOURAHMANE Ndiaye**, Ibid, p.76.

المطلب الثالث: تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المماثلة "المباشرة والتمثيلية :"

من خلال هذا الفرع سنحاول إبراز جملة الفوارق التي تميز بين الديمقراطية بمفهومها الحديث التشاركي (PARTICIPATIVE)والديمقراطية بمفهومها التقليدي المباشر) DIRECTE) والتمثيلي (REPRESENTATIVE)وذلك بدءا بتمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة (أولا) ثم التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية (ثانيا) .

أولا: تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة:

ساد مفهوم الديمقراطية المباشرة في القديم، بحيث تثير قضية ممارسة الشعب لشؤون الدولة دون [1]أي تمثيل أو إنابة، فتحققها مرهون بمدى إقرار الشعب لمجمل قضاياه بنفسه ، و ذلك من خلال فصله لجملة المسائل[2] التي تتعلق بالدولة سواء كانت إدارية، تشريعية أو قضائية ما يلاحظ على هذا النوع من الديمقراطية هو إستحالة تطبيقها و قصورها على المجال التشريعي فرغم قدمها ، ّإلا أنه لم يشهد لها التطبيق الكامل حتى في أثينا بسبب عدم ممارسة الشعب للوظائف [3]الإدارية و القضائية بالرغم من إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في تولي هذه الوظائف.

ما يميز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة هي إمكانية مشاركة المواطنين في مجمل الشؤون التي تعنيه، م وذلك دون أي تحديد للمسائل التي يمكن المشاركة والمساهمة في إتخاذ القرار بشأنها، ونظرا لأهمية الديمقراطية التشاركية فإنه تقرر إدماجها ضمن التشريعات الغربية وحتى في ظل التشريعات الوطنية.

ثانيا :تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية التمثيلية:

سيكون ذلك من خلال التمييز من حيث إدراج حق الإنتخاب، وكذا من حيث تكريس حق إتخاذ القرار.

---

[1] **بوالشعير سعيد،** القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط (،2ج)10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص.ص و79. 80.

[2] **نزيه رعد،** القانون الدستوري العام (المبادئ العامة والنظم السياسية) ط2، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2008، ص. 37.

[3] **بوالشعير سعيد،** مرجع سابق، ص .80

لقد تم التخلي عن الديمقراطية المباشرة وذلك لعدم إمكانية ممارستها لإتساع رقعة الدول، ة مما يستصعب مهمة جمع الشعب بأكمله لتسيير شؤونه، إلا أن بعض المقاطعات السويسرية ما زالت تباشر هذا النوع من الديمقراطية مثل:

أولا :التمييز من حيث حق الانتخاب:

يحيلنا الحديث عن الإنتخاب إلى مفهوم المشاركة السياسية للمواطن في ظل الدولة الديمقراطية فالأسلوب الإنتخابي، هو الوسيلة المثلى لتمثيل عادل للشعب على مختلف المستويات، سواء كانت محلية أو مركزية، فالمشاركة الإنتخابية هو ذلك التأثير المباشر للعلاقة التي تنشأ بين الناخبين والمنتخبين على إثر العملية الإنتخابية[1] لكون سلوك الناخب يؤثر نسبيا على سلوك المنتخب.

يستوقفنا الحديث عن الإنتخاب تطور النظم الإنتخابية ، بحيث مرت بمرحلتين إتسمت الأولى بالأغلبية في دورة واحدة أو في دورتين، و ما ميز النظام الإنتخابي في هذه المرحلة هو عدم إثارته لأي إشكال من حيث حساب الأصوات بحيث أن المتحصل على الأغلبية يفوز في الإنتخابات، أما المرحلة الثانية[2] فهي المتجسدة في أسلوب التنظيم النسبي الذي أثار جملة من الإشكالات فعنصر الإنتخاب سمة من سيمات الديمقراطية التمثيلية، الأسلوب السياسي غير المباشر لمشاركة المواطنين في إتخاذ القرار، فالمشاركة غير المباشرة للمواطن هي ذلك التفويض الذي يقوم به هذا الأخير لشخص أو عدة أشخاص[3] من أجل تمثيله بغرض التعبير عن ميولاته و آماله لفترة زمنية محددة.

« La démocratie représentative est la plus ancienne et quasiment la seule forme participation qui est ouvèrte et par laquelle on demande au citoyen de de gestion des affaires locales »[4] s'impliquer dans la

[1] تقرير من إعداد طلبة السنة الرابعة حول مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، مرجع سابق، ص.ص 22 - 24.

[2] **ولد الشيخ محمد**، المشاركة المدنية والسياسية للمواطن في الدولة الديمقراطية، مذكرة نهاية التكوين لنيل إجازة الدولة في الإدارة والتسيير، المدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير، الجزائر، 1988، ص.ص 39 و40.

[3] تقرير من إعداد طلبة السنة الرابعة حول مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، مرجع سابق، ص 21.

[4] **TAIB Essaid**, « La participation locale », Recueil des Actes de Séminaire National : les collectivités térritoriales et les impératifs de bonne gouvernance Réalités et perspective », université Abderrahmane mira- Bejaia, 2, 3,4 décembre, 2008, p.63.

يطلق على إشراك المواطن في الحياة السياسية بالمشاركة الإتفاقية، وبالعودة إلى روسو فإن "الديمقراطية لا تلائم إلاّ الملائكة" والديمقراطية التمثيلية هي الوحيدة المطبقة في الأمم العظمى' أين يلزم المواطنون من أجل ممارسة واجبهم كأفراد في المجتمع السياسي المشاركة في إنتخاب ممثليهم.

يعاب على الديمقراطية التمثيلية أنها ديمقراطية بعيدة عن المواطن وذلك عائد إلى طابعها القائم على تفويض وكلاء عن طريق الإنتخاب، فهذه الأخيرة كادت تفرغ حكم الشعب من محتواه الذي أنشأ[1] من أجله، كما ترد على الديمقراطية التمثيلية جملة من الحدود منها تلك المرتبطة بالنظام الإنتخابي.

فبمجرد إدراج المنتخب ضمن البعد السياسي الإداري، يلزم في أغلب الحالات إقامة علاقات مع أقوى الفاعلين الإداريين، ضف إلى ذلك الحدود المرتبطة بالممارسة السياسية أين هذه الأخيرة والبيروقراطية تساهمان في التفريق الكلي والنهائي بين الناخب والمنتخب وتجعل من الديمقراطية التمثيلية حلقة مفرغة.[2]

ثانيا: التمييز من حيث حق إتخاذ القرار:

ظل الإنتخاب لفترة زمنية معينة الأسلوب الفعال لتجسيد الديمقراطية، إلاّ أن هذا الأخير تحول إلى نقمة وذلك بسبب الوعود الكاذبة المقدمة من قبل المنتخبين بمجرد وصولهم إلى الحكم، لذلك ظهرت هناك محاولة لتخطي الطابع الوهمي و البرغماتي لخطابات المنتخبين ، من خلال تجسيد الديمقراطية التشاركية[3] والتي من مقتضياتها ، الخروج عن الموعد الإنتخابي الذي لطالما أثار جملة من الإشكالات فالديمقراطية التشاركية هي المجسدة لحق المواطن في إتخاذ القرار، مما يسمح بتوطيد العلاقة القائمة بينه و بين الإدارة[4] و المنظمة بموجب المرسوم /88 131 ما يميز الديمقراطية التشاركية هو ذلك التحول الذي يخضع له المواطن بصفته كناخب إلى مواطن[5] شريك يحرص على مدى التنفيذ الأحسن للنشاط العمومي على نحو يضمن الشفافية و الفعالية.

---

[1] **B. FLACHER** : « La participation politique », PNF de Lyon, Paris, 2002, p. 2

[2] **TAIB Essaid,** op.cit, p. 66.

[3] زروقي كميلية، الحق في الإعلام الإداري، مذكرة لنيل درجة الماجستير، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005، ص9.

[4] مرسوم رقم /88 131، مؤرخ في 04 جويلية 1988، ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن، ج.ج.ر.ج عدد 27 لسنة 1988.

[5] تقرير من إعداد طلبة السنة الرابعة حول النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، مرجع سابق، ص) 134

فتكريس الديمقراطية الإدارية مرهون بمدى إشراك المواطن في الأنشطة التي تعنيه، ويعود الأصل في تكريس مبدأ المشاركة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية إلاّ أن إهتمام العلماء ورجال القانون بهذا المبدأ[1] حديث بسبب محدوديته في تلك الفترة.

إن عملية صنع القرار معادلة ثلاثية الأطراف:

- ✓ **الأول** :الفرد متخذ القرار وهو لب وجوهر العملية.
- ✓ **الثاني**: موضوع القرار، بمعنى الموقف وما يحيط به من عوامل مساعدة أو معطلة لفعاليته.
- ✓ **الثالث:** جملة الأعمال المشتركة لإتخاذ القرار.

تثير المشاركة وهي منظمة بشكل واسع إلى تشكيلة الديمقراطية التمثيلية، لأنها ستظل من ناحية غير مباشرة كونها ترتكز على مجموعات وسيطة تمثيلية فالأمر يتمثل في إيصال صوت المجموعات الإجتماعية[2] والمجموعات ذات المصالح الشرعية إلى هيئات الواقع السياسي، فعلى حد قول الكاتبين

CQRRINGTON BRUCEو "TROYNA BARRY فالديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية و هي الوحيدة التي تحفظ كرامة و قيمة الفرد، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار كما أنها أتت بالتصحيح النظري و العملي[3] اللذين إفتقرت إليهما الديمقراطية التمثيلية"

ما يمكن قوله من خلال التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقر اطية بمفهومها "التقليدي" المباشر والتمثيلي، هو أن الديمقراطية التشاركية تخلق نوع جديد من المجتمع هو مجتمع ما بعد الحداثة.[4]

فالمجتمع القائم على التشاور و التشارك هو مجتمع جد متفتح قائم على مبادئ المساواة و المسؤولية المشاركة و التحضر و الإنفتاح ؛ و ذلك يكون بعيدا عن الموعد الإنتخابي الذي إمتازت به الديمقراطية بمفهومها "التقليدي " و التي إذا غابت جملة من الشروط حالت دون إدراج المواطن في الممارسة، ف مثلا لممارسة حق الإنتخاب يشترط بلوغ سن معينة، و هو ما يعيق ممارسة الحق كمواطن فاعل في بناء دولة الديمقر اطية، كما أن الديمقراطية التشاركية هي ذلك الإجراء المتواصل غير المنقطع المتسلسل الدائم ، القائم على المواطن كفاعل رئيسي من خلال قناة المجتمع المدني، و ذلك عكس

---

[1] **غزلان سليمة**، مرجع سابق، ص 121.

[2] **رابح سرير عبد الله**، صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة، قسمالعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 34.

[3] BRUNO Héroult, La participation des citoyens et l'action publique, Centre d'analyse stratégique, Paris, 2008 p 17.

[4] **حريزي زكرياء**، مرجع سابق، ص 53.

الديمقراطية "التقليدية " التي لا تمارس إلاّ في مناسبات معينة قد تكون سنوية و ، هو ما تعلق بإنتخاب المجالس الشعبية المحلية و إنتخاب المجلس الشعبي الوطني ، و عليه يمكن القول أن الديمقراطية بمفهومها الحديث التشاركي مرهون بمدى تفتح المجتمع، فقيامها كنظام يشترط قيام مجتمع واعي، أما الديمقراطية "التقليدية ،" بالرغم من العيوب التي تشوبها إلاّ أ نها تبقى لدرجة معينة ضرورية و التي ترتبط دوما بممارسة المواطن لحقه في الإنتخاب؛ لكن ما يلاحظ من عزوف المواطن عن الموعد الإنتخابي حال دون تجسيد هذه الأخيرة على النحو السليم مما ساهم في ظهور الديمقراطية التشاركية[1].

المطلب الرابع: واقع الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر:

قصور الإطار القانوني وانعدام التطبيق على أرض الواقع:

تستطيع تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامية على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة وممارسة دور هام في عملية الرقابة والتقويم.

يبدأ دور هذه التنظيمات من عملية اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة الضمان نزاهة الانتخابات وما ينتج عنها من مجالس تتولى تسيير الشأن المحلي ، فانطلاقا من إيمان السلطات العليا بأهمية هذا الدور قامت الجزائر في إطار الإصلاحات التي عرفتها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات ، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري 2016 على أنه: " تحدث هيئة عليا لمراقبة الانتخابات ترأسها شخصية وطنية بعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب و تتكون بشكل متساوي من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء و يعينهم رئيس الجمهورية و كفايات مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته على المؤسسة التشريعية حتى تكون النصوص القانونية معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته، وحنيني آليات وطرق مشاركته وممارسته في ضمان الشفافية والرقابية على المستوى العملي.

بالرجوع إلى الدستور الجزائري و القوانين البرلمانية ، نلاحظ عدم تنظيمها لإمكانية مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال البيان، من خلال طرح انشغالاتها لتجسيدها في مشاريع قوانين أو

[1] **CHEVALIER Jacques**, L'Etat post- moderne, 2ème édition, LGDJ, Paris, 2004.

المساهمة في مراقبة ومساءلة الحكومة بأي شكل من الأشكال هذا الأمر دفع تنظيمات المجتمع المدني إلى تجاوز البرلمان و اللجوء إلى الضغط على الحكومة باستعمال كل وسائل الضغط من بينها الإضرابات و الاحتجاجات للتمكن من طرح الانشغالات و اضطرار الحكومة القلبية مطالبها و التكفل بها ، وخير مثال على ذلك ما قامت به الجمعيات النسوية في الجزائر عندما طالبت بضرورة تخصيص كوتا خاصة بالنساء في القوائم الانتخابية أتتوافق ونسبة تمثيلها في المجتمع.

ولو عدنا إلى دولة مجاورة لنا وهي المغرب نجد أنها كرست من خلال قوانينها البرلمانية آليات مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال المساهمة في إعداد القرارات والمشاريع والمشاركة في التشريع والرقابة، وذلك من خلال نظام الملتمسات والعرائض بالإضافة إلى تمكين اجتمع المدني من المبادرة بالتسريع حيث أكد الفصل 14من دستور 2011 على أن للمواطنات والمواطنين الحق في تقلع ملتمسات في مجال التشريع، ولتعزيز دورها في الوقاية جاء في الفصل 15 أن للمواطنات والمواطنين الحق في تقاسم عرائض إلى السلطات العمومية.

وكغيرها من الدول حاولت الجزائر الانتقال من حالة الديمقراطية التمثيلية إلى حالة الديمقراطية التشاركية ، وكما سبق الإشارة ، قالت لم يتم على مستوى السلطة المركزية إذ لا تزال طريقة التمكين السياسي هي عملية الانتخاب دون إشراك باقي الفاعلين في عملية صناعة القرارات المهمة و إنما ما عملت عليه الدولة الجزائرية في هذا المجال وهو تجسيد مبدأ التشاركية على المستوى المحل، على أساس أنه مهما تعددت نظم الانتخابات إلا أنها تبقى قاصرة عن إفراز أغلبية واسعة ممثلة لجميع المواطنين خاصة على مستوى المجالس المنتخبة المسيرة للجماعات المحلية، لذلك فقد برز تنامي لممارسات جديدة شانها سد النقائص الناجمة عن قلة التمثيل في الجزائر.

لقد حاول المشرع في الجزائر إيجاد بعض الآليات المتاحة مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي ، و التي كان ينص عليها كل من قانوني البلدية و الولاية لسنة 1990 مقتصرة على إمكانية مشاركة المواطن في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة ، و تحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية ، بالإضافة إلى إمكانية استعانة اللجان المحلية التابعة للمجالس المنتخبة بذوي الخيرة للاهتداء بآرائهم بالنظر إلى طابعها الاستشاري غير أن عدم الاستقرار السياسي وحالات الانسداد التي عرفتها كثير من المجالس المحلية المنتخبة و الناتجة بالخصوص عن تضارب مصالح المنتخبين المشكلين للمجلس المحلي ، إضافة إلى ضعف التمثيل كلها عوامل شكلت دافعا قوي للدولة التبني مبدأ الديمقراطية التشاركية كصورة جديدة للديمقراطية هدف مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية و اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

ولما كانت منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في اتخاذ القرار وضمان الشفافية و المراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي الذي لا يتحقق إلا بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح بلعب هذا الدور"، في الجزائر كان تجسيد هذا الدور من أهم سمات عمليات الإصلاح المتعلقة بالجماعات المحلية فقد جاء في عرض وزير الداخلية لمشروع قانون البلدية عند توضيحه لأهداف هذا التعديل "، على مستوى المبادئ الأساسية كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن هذه المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية و التسيير الجواري و العبادة الشعبية ، هذه المتطلبات تقتضي إدراج ضمن مشروع هذا القانون الأحكام التي تمكن المجلس الشعبي البلدي من التكفل و ترجمته بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركي ، و بالتالي للمساهمة في ترقية الشفافية في تسيير شؤون البلدية ، يتعلق الأمر هنا بإرساء اتصال دائم بين المنتخبين ومنتخبيهم خلال كل عهدة وليس فقط أثناء الانتخابات " كما جاء في توصيات التقرير التمهيدي لمشروع قانون في البلدية و مناقشات التواب التأكيد على ضرورة إشراك المواطنين لاسيما من خلال منظمات المجتمع المدني في تسيير شؤونه المحلية و المساهمة الفعالة في التنمية المحلية.

فتغيب المواطن عن المشاركة في اتخاذ القرارات وبغياب أو فشل من يلبي احتياجاته صار يلجأ في التعبير. عن استيائه بالفوضى ولاسيما إغلاق الطريق العام والقيام بأعمال تخريبية.

وعن الأسباب التي دفعت الجهات الوصية إلى إدراج تعديلات على قانون البلدية ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار نميع المواطنين مما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي للمكان خصوصا في الأوساط الحضرية في ظل غياب التنسيق والتعاون بين الموا علنين ومسؤولي البلديات والمديريات التنفيذية المحلية.

وجاء هذا القانون -قانون 11-10 محاولة تجاوز النقائص التي أعترت، قانون البلدية السابق 90-08 تماشيا مع الإصلاحات السياسية و الدستورية المعلنة في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها المجتمع الجزائري وفست التعداد بالات خصوصا الجوانب المتعلقة بالمواطن بإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية وبرز ذلك بإقرار تبدأ الديمقراطية التشاركية حيث يتيح تطبيقها فتح مجالات واسعة للمواطن للتدخل في الشؤون المرتبطة بحياتهم اليومية و التي لها علاقة مباشرة باهتماماتهم و انشغالاتهم من خلال تمثليهم في مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ولجان أحياء.

لقد اعتبر المشرع من خلال قانون البلدية الجديد توسيع مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي غير استشارتهم في أولويات التنمية المطلوبة على مستوى البلديات من بين أولوياته، على اعتبار

أن المواطن أصبح من حقه إبداء آراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، لذلك كله كان الاعتماد مبدأ استشارة المواطنين حول خيارات أولويات التهيئة والتنمية البلدية من ضمن أهم النقاط التي تضمنها قانون البلدية الجديد".

ولقد جسد المشرع الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية من خلال ما نص عليه في قانون البلدية ، و الذي نص صراحة من خلال المادة الثانية منه على أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ، وكان الممارسة المواطنة ، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ، وعلى عكس القوانين السابقة حق قانون البلدية بابا كاملا وهو الباب الثالث المساهمة المواطنين سماد مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية "ما يكاد التوجه الحداد للجزائر نحو تبني مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد مبدأ المشاركة في التسيير الذي يعتبر من أهم مؤشرات الحكم الراشد على المستوى المحلي حيث نص في أربعة مواد من 11 إلى 14 ، فالمادة 11 تنص على أن تشكل البلدية الإطار المؤسساتي ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجواري"، أما المادة 12 نحاء فيها :" يقصد تحقيق أهدافي الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه. يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم المبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز الموالين وحثهم على المشاركة سوية مشاكلهم، وتحسين ظروف معيشتهم ". وأعطت المادة 13 لرئيس الس الشعبي البلدي الحق في استشارة أي مواطن باستطاعته أن يحيا انجلس معطيات وإضافات تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تمت على ما يلي:" يمكن الرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبيرو أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقاسم أي مساهمة مفيدة الأشغال المجلس ولجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم".

كما أعطت المادة 36 اللجان المختصة المشكلة للمجلس الشعبي البلدي نفس الصلاحيات، إذ نصت على أن "تجتمع اللجنة بيضاء على استدعاء من رئيسها بعد إعلام رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنها اللجوء إلى الاستشارة طبقا لأحكام المادة 13".

أما على مستوى المجلس الشعبي الولائي فقد جاء في المادة 36 من قانون الولاية 12-07: " يمكن اللجان المجلس الشعبي الولائي نخوة كل شخص من شأنه تقاسم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بتحكم مؤهلاته أو خيراته" ، ولضمان الشفافية و المراقبة نصت المادة 14 من قانون البلدية على أنه :" يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وكذا القرارات البلدية ، ويمكن لكل شخص في مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته ، ولإعطاء شفافية أكثر الأعمال المجالس عمل المشرع على ضمان علنية الجلسات ، حيث جاء في المادة 26 من قانون

البلدية "جلسات المجالس الشعبي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني موضوع المداولات" كما أكد على ضرورة إعلام المواطنين بتاريخ الجلسات ، فالمادة 22 من قانون البلدية على أن : "بلصق جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات ، وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي. "

أما المادة 11 من قانون البلدية فتنص على أن: " يتخذ المجاس الشعبي البلدي، كل التدابير الإعلام المواطنين بشؤونهم و استشارتهم حوال خيارات و أولويات التهيئة العمرانية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائل و الوسائط المتاحة ، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقام عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين" ، و لتحقيق نفس الغاية نصت المادة 18 من قانون الولاية على أن "يلصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات، وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور ولاسيما الإلكترونية منها وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لهما".

أما المادة 26 فتؤكد على أن " تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علية ويمكن أن يقرر المجلس الشعبي الولائي التداول في جلسة مغلقة في الحالتين التاليتين: الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية. ودراسة الحالات التأديبية " الواضح من خلال دراسة هذه النصوص أنها لم تبين دور منظمات المجتمع المدني إلا عبر مشاركة أعضائها كأفراد ، كما أنها بقيت مبهمة بشكل لا يسمح بتجسيد الديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية المحلية التي تسمح بإشراك المواطنين و جمعيات المجتمع المدني في تسيير الشأن اخلي خصوصا في ظل عدم استكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالموضوع وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن هذا المفهوم - مفهوم الديمقراطية التشاركية في الجزائر - يبقي بعيدا عن المفهوم الفرنسي للديمقراطية المحلية و المعبر عنه بمشاركة الناخب في القرارات المحلية سواء عن طريق الاستفتاء المحلي أو استشارة الناخبين ، حيث يمكن للهيئة المنتخبة التداولية الجماعية الإقليمية تقديم أي مشروع مداولة في حدود اختصاصاتها لاستفتاء المواطنين ، كما يمكن لعدد معين من الناخبين تقديم طلب تسجيل نقطة في جدول أعمال الهيئة المنتخبة حول تنظيم استشارة".

كذلك في المغرب، كرس دستور 2011 مبدأ المشاركة الذي تبلاه في تدبير الشأن المحلي حيث نجد الي الفصل 139 منه " تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور لتسيير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها «، وأعطي للمواطنات والمواطنين حق تقاسم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصية ضمن جدول أعماله.

والمنظومة القانونية المغربية جعلت من المجالس الجماعية فضاء ملائما لتطوير مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة تسيير الجماعات المحلية وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية.

هذا كله جعل المسؤولين في الجزائر يبحثون عن آليات أكثر واقعية تسمح بتكريس مبدأ التشارك وتجسيده في التعديل القادم القانوني البلدية والولاية، وكل النصوص التنظيمية المتعلقة بالمجالات التي تتطلب تحقيق الديمقراطية علية التشاركية.

وبالفعل، تم تكريم تشجيع الدولة الجزائرية للديموقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في التعديل الدستوري لسنة 2016 من خلال نص هذا الأخير على توسيع التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان ومجلس أعلى للشبيبة، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي.

وتنص المادة 15 من الدستور أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي و الفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية ، ويعد المجلس المنتخب هو الإعصار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية ، و تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" ، ويسمح هذا التصوير التشاركي بتوسيع ميادين التشاور و المشاركة بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامة عمومية محلية رشيدة ، ومشاركة مواطنية قوية ، حيث ان من شأنها أن تتضمن نجاعة النشاط العمومي وتعزيز السلم و التماسك الاجتماعيين و تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية نوعية الخدمات.[1]

[1] **رحماني جهاد**، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018 ص ص 227-234.

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: الإستبيان

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
01	استعمال الفيسبوك مكنك من معرفة مدى تمكن المواطنين في اتخاذ القرار على مستوى البلدية			
02	استعمال الفيسبوك أعطاك نظرة حول مساهمة المواطنين في المشاركة السياسية			
03	الفيسبوك كوسيلة إتصال يتيح التواصل بين المواطنين والمجلس الشعبي البلدي			
04	لمطلب صفحات الفيسبوك وقع على قدرات السلطة السياسية			
05	لموقع الفيسبوك دور في دعم آراء نشطاء مكاتب الجمعيات على مستوى البلدية			
06	يساهم الفيسبوك في تجسيد رؤى المكاتب الحزبية على مستوى البلدية			
07	تسهم النوادي على مستوى البلدية في نشر الوعي التنظيمي لدى المواطنين من خلال صفحاتها على الفيسبوك			
08	تساهم صفحات الفيسبوك في نشر مختلف البيانات حول نشطاء السياسة الأحرار			
09	لموقع الفيسبوك دور في تحسيس المواطنين بالانتخاب للبلدية			
10	يساهم الفيسبوك في تفعيل روح الابداع لدى المواطنين			
11	لموقع الفيسبوك دور في التوعية السياسية			

12	يتيح موقع الفيسبوك فرص التواصل والحوار بين رئاسة البلدية والمواطنين			
13	تشرح صفحات البلدية مختلف المشاريع الاقتصادية بموضوعية			
14	تتيح صفحات البلدية على الفيسبوك فرص التعرف على معظم المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية			
15	منشورات صفحات البلدية صريحة وصادقة			

خاتمـــــــــــة

خاتمة:

إن موضوع دراستنا هذه و المتمثل اساسا في البحث عن الدور الذي يلعبه الفايسبوك في تجسيد الديمقراطية التشاركية من اكثر المواضيع اهمية من قبل الباحثين في مختلف التخصصات حيث ان له دور كبير في تفعيل سلطة الشعب في اتخاذ القرارات بصفة عامة.

فلقد حاولنا في دراستنا هذه ان نجيب عن التساؤلات التي بنيت عليها الفروض والتي تبحث في جوهرها عن إمكانية وجود دور لمتغير الدراسة المستقل على المتغير التابع ومن خلال المعطيات التي من المفترض ان يتيح لنا ميدان الدراسة ومدى تجاوب افراد العينة معنا من اجل ان تعطي تقييما عاما حول فرضيات الدراسة وتعطيه كل ما هو غامض من فروقات توضيحية فمن خلال تجربتنا البحثية هذه والتي كنا سنفرض فيها ميدانيا كنا سنحاول ان نصل الى معارف ومعطيات جديدة في هذا الموضوع من اجل تقديم اضافة معرفية الى تخصصنا وختاما نقترح على الذين يريدون التعمق اكثر في التقصي عن هذا الموضوع في دراسات اخرى، مراعاة الضبط الصحيح لمحتوى البحث خاصة الاجراءات المنهجية مع تصميم ادوات جمع البيانات مقننة مع اعتماد المصادر.

وفي الأخير عريضة إعتذار عن عدم انجاز الجانب التطبيقي لأسباب هي:

- ✓ الفترة الوبائية بالأخص الالتزامات الصحية.
- ✓ البطء في سير أداء المطلب من طرف موظفي البلدية.
- ✓ الفترة الحالية تمر تزامنا مع غلق البلدية طيلة فترات متقاربة من طرف المواطنين.
- ✓ عدم توفر الخدمة العمومية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية:

1. الكتب:

- فتحي حسين عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
- حسني عوض، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب، برنامج تدريبي (د ط)، جامعة القدس، فلسطين، (د س ن).
- محمد السيد حلاوة، رجاء علي عبد العاطي العشماوي، العلاقات الاجتماعية للشباب-بين دردشة الانترنت والفيس بوك-دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، 2011.
- مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005.
- علي زهران جمال، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2005.
- ذكرته الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، الإسكندرية، مصر، 2007.

2. البحوث و الدراسات:

- عبد الله مبارك الرعود، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي-في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين - ، رسالة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط، 2011.
- حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر، أنموذجا: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- زروقي كميلية، الحق في الإعلام الإداري، مذكرة لنيل درجة الماجستير، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر،2005.
- رابح سرير عبد الله، صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2006.

ثانيا : المواقع الالكترونية:

- www.computerhope.com, Retrieved. Edited. "Number of monthly active Facebook users worldwide as) of 3rd quarter 2018 (in millions).
- www.britannica.com, Retrieved 7-12-2018. Edited. "Products", newsroom.fb.com, Retrieved 7-12-2018. Edited.
- www.statista.com, Retrieved 18-12-2018. (Edited. "What Is Facebook?"
- www.computerhope.com, Retrieved. Edited. "Number of monthly active Facebook users worldwide as) of 3rd quarter 2018 (in millions)".
- www.techno4com.com
- www.akhbare.arabe.com

ثالثا : باللغة الفرنسية:

- CHEVALIER Jacques, L'Etat post- moderne, 2ème édition, LGDJ, Paris, 200.